

تقرير

بلدية بيروت: القوات تطبخ التوافق المسيحي و«الشیطان» يلعب في المخترعة

الوطني الحر، لا تزال صورة الانتخابات الاختيارية قائمة. وللمختار في بيروت وكل الأفضية أهمية بالغة، نظراً إلى دوره الذي يتعدى المعاملات الإدارية ليحوّله إلى «مفتاح» رئيسي في منطقته وحاجة ملحة لكل مرشح راغب في الفوز بلقب السعادة. في عام 2010، تمكن الأذاريون، وخصوصاً فرعون ورئيس مجلس إدارة سوسيتيه جنرال أنطون صحنائي، يرافقهما الكتائب والقوات، من اكتساح الأشرية والصيفي بنتيجة 12 - 0 و 4 - 0، ولا يمكن فهم أهمية ذلك الفوز إلا عبر تفنيده في الانتخابات النيابية، فيما حُيّم التوافق في المدور، حيث الثقل الأكبر للطاشناق، وتمكن التيار وقوى 8 آذار من الفوز في الرميل بسبعة مخاتير مقابل خمسة لخصومها. يومها انقلب التكتيك العوني بخوض المعركة سياسياً عليه، فأتى معركة «تستني العائلات من الحسابات هي معركة ضعيفة وخاسرة» على ما يؤكد أحد الموالين للتيار في الدائرة. أما اليوم، فتكمن العقدة في شكل التحالف الذي سينجزه التيار، وما إذا كان سيتحالف مع القوات وفرعون أو سيخوض معركة والطاشناق وحيداً. ولا يمكن تعويل العونيين على حلفهم مع القوات واستثناء فرعون، إذ يصعب الفصل بين الأخيرين، علماً بأن أصوات الأشرية السنوية التي ترشح كفة المتنافسين تضاف إليها أصوات غالبية عائلات الدائرة في جيب فرعون. ولا إمكانية تالياً لاقتحام أسوار الأشرية سوى بوضع يد التيار بيده، ما يتطلب توافقاً حول تقاسم مقاعد «المختارين». وفي هذا السياق، يرى فرعون أن «الشیطان» يكمن دائماً في التفاصيل، خصوصاً أن للمخترة طابعاً محلياً وعائلياً نرغب في الحفاظ عليه، بعكس ما فعله التيار سابقاً، فيما يشير أحد مسؤولي 14 آذار في بيروت إلى أن «الاختيارية صعبة ولا تأثير فعلياً للسياسيين عليها، الأمر الذي يقلل من حظوظ التوافق. هنا الفوز حليف «يلي شاغل على الأرض وخادم أهلها».

رغم كل ما سبق، تبدي فاعليات بيروت برودة في التعامل مع الاستحقاق البلدي المقبل، على اعتبار أن ما يجري «همروجة» ستنتهي مع إعلان تأجيل الانتخابات. فلغاية اليوم، «لا مكينات حزبية تفلح في الأرض البيروتية ولا ناشطين يجوبون المنازل ويلتقون أهلها... إلا إذا باتت الأحزاب تنجز مسحتها عبر الأقمار الصناعية».

المرشح إلى المقعد الأرثوذكسي في التيار الوطني الحر زياد عيس، إن «عوني بيروت يلتزمون بما يقرره التيار، ونأمل وكلنا ثقة أن تصب الصيغة النهائية في مصلحة الحزب. لذلك وضعنا الخبرات والقدرات التي نمتلكها في تصرف الهيئة التي تتولى دراسة واقع الأرض وإحصاء الحزبيين الراغبين في الترشيح إلى البلدية والمخترة لرفع تقريرها في النهاية إلى اللجنة المركزية».

في موازاة شهر العسل البلدي بين قوى 14 آذار في الأشرية والتيار

الأعضاء العشرة الباقين. حتى الساعة، يقول فرعون، «لا تشاور بشكل مباشر مع التيار الوطني الحر، والتنسيق الأساسي، كما دائماً، يتم مع القوات والشيخ نديم (الجميل) والمطران الياس عودة، وكل ما يوضع على طاولة هذا التشاور أقبل به، لأنه حتماً سيريح المنطقة ويصون مصطلحها. نحن منفتحون ونبدي إيجابية دائماً تجاه الحلول». وبحسب فرعون، فإن زيارته الأخيرة للرابية لم تتطرق إلى موضوع الانتخابات البلدية. أما زيارة هيئة بيروت في التيار لفرعون، «فناقشنا فيها أموراً تخص المنطقة، وأبدى أفراد الهيئة ثقتهم بأدائي وارتياحهم له»، بحسب النائب البيروتي. ما سبق وحده يعدّ خرقاً كبيراً وجدياً في علاقة الطرفين المتوترتين منذ سنوات، قد يؤسس مستقبلاً لتعاون يتخطى الإطار البلدي. من جهته، يشير منافس فرعون على مقعده الكاثوليكي، نائب رئيس التيار الوطني الحر، نقولا صحنائي، إلى أنه «ابن التيار وسيسير بكل ما يراه مناسباً»، مؤكداً أن «المشاورات تتم على قدم وساق، ولن نغفل الباب بوجه أحد، بل مستعدون لمن أيدينا إلى الجميع». بدوره، يقول

ينتهج التيار الوطني الحر إلى التوافق مع قوى 14 آذار والتمثل بعضوين في المجلس البلدي



فرعون: أفراد هيئة التيار ابدوا لثقتهم بأدائي (مروان طحطح)

يبدو أن التيار الوطني الحر الراض للمشاركة في لائحة بيروت الانتخابية مع قوى 14 آذار في عام 2010 سيضرب بها هذه المرة. لتكون البلدية أولى ثمرات «الربيع المسيحي» مع حزب القوات اللبنانية، فيما المعركة الرئيسية تدور في كواليس المخاتير. وفعلياً، فإن من يفوز هنا يخطو قدماً باتجاه تعييد فوزه في الانتخابات النيابية

رأي إبراهيم

لم تتسلل النسبية إلى الانتخابات البلدية في العاصمة بيروت ولا أعيد تقسيم الدوائر لتطابق التقسيم النيابي كما رغب التيار الوطني الحر في عام 2010. لكن التيار سيكون هذه المرة جزءاً من الخارطة البلدية المقبلة. فبعد مقاطعته للانتخابات السابقة مشاركة وترشياً في بيروت اعتراضاً على القانون وإعلان اللائحة من قريظم، يبدو أن تحليات الحلف «المسيحي» المستعد ستعكس على أهواء العونيين. وأول الغيث ائتلاف بلدي في بلدية بيروت يدخل بموجبه التيار إلى المجلس البلدي للمرة الأولى، فيما لم يعرف بعد ما إذا كانت اللائحة ستخرج مجدداً من رحم قريظم، إذ يشير النائب ميشال فرعون في حديثه إلى «الأخبار» إلى أن «الأفضلية للتوافق وتجنب المعركة في بيروت، مع ضمان تمثيل كل القوى حتى الأقلية منها، للحفاظ على خصوصية العاصمة ومصالحها». وهو ما يتطابق مع كلام رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في مقابله مع «الأخبار» أمس: «أسهل بلدية هي بيروت. المستقبل قال للجميع اختاروا الأعضاء المسيحيين 12. نحن والتيار، ولدنا حليف أساسي في بيروت هو الوزير ميشال فرعون، وسنعلم معاً لاختيار هذه الإسماء». وبما أن الطاشناق قد أتم الاتفاق نفسه مع المستقبل على مقعدين من أصل الـ 12، يبقى للقوات وفرعون والكتائب إضافة إلى التيار تقاسم

ساعة التوقيت ثم يبتعد عنها، وبعد انفجارها، يندس بين الناس المتجمهرين ويفجر نفسه. وفي هذا الوقت، ينتظر الانتحاري الثاني الذي يدعى «عماد»، أمام مستشفى الرسول الأعظم وصول أهالي المصابين والمواطنين، فيفجر نفسه أمام المدخل. أما الترابط بين عملية عين السكة والعملية الفاشلة في جبل محسن، فقد حصل بعد مقارنة حزام الجمل مع الحزام غير المنفجر في عين السكة، حيث وجد تطابق كامل. وتبين وجود اتصالات بين الجمل وسطام الشتيوي وإبراهيم رايد، كما تبين أن الشتيوي يتواصل مع شبكتين أمنييتين الأولى في طرابلس والثانية في بيروت. الأولى قوامها بلال البقار وخالد زين الدين. أما الثانية، فتتحرك في الأشرية وبرج البراجنة. وقد أقفل الرقمان بعد التفجيرين في عين السكة. فجرى رصد معظم أفراد الشبكة وتوقيفهم. بيّنت التحقيقات أن قائد الشبكة هو الإرهابي «أبو البراء»، أحد قادة أمن «داعش» في الرقة. ومساعدته أبو الوليد السوري، فيما المنسق العام للعملية هو سطام الشتيوي الذي بيّنت حركة اتصالاته أنه موجود في عرسال. أما المنسقون المساعدون، فهم السوريون عبد الكريم الشيخ علي وعواد الدرويش ومصطفى الخرام، واللبنانيون بلال وزكريا وحمزة البقار وإبراهيم الجمل وخالد زين الدين. وبلغ عدد اللوجستيين 24 شخصاً. وقد سرد الموقوفون من هؤلاء كيفية نقل المتفجرات بين طرابلس وبيروت. وكيفية نقل الأحرمة الناسفة بين شقتي برج البراجنة والأشرية. وروى أحدهم أنه قبل يومين من العملية، توجه مع الانتحاري وليد إلى أدما حيث تسلّم الأحرمة الناسفة ضمن حقيبتين ومبلغ 5 آلاف دولار من سائق سيارة فان. كذلك عنون أبو غيدا في قراره الانتهامي «شعاعه بريد المتفجرات»، مشيراً إلى أن رئيس السعاة هو المدعى عليه إبراهيم رايد الذي جنده سطام الشتيوي لنقل إرهابيين ومتفجرات.

بارات الأميركية ضابطة عدلية لبنانية؟

العامية التمييزية مع طلب أميركي لتسليمه لمحاكمته في أميركا. منذ مطلع شباط الماضي، لا يزال فياض موقوفاً في نظارة قصر العدل في بيروت. إلى المحكمة العسكرية، أحيل ملف فياض. بحسب الحاف، من المنتظر أن يمثل أمام قاضي التحقيق الأول رياض أبو غيدا في الأيام المقبلة. السفارة الأميركية في بيروت تتابع عن كثب مسار القضية، في حين يستعد الحاف بالوكالة عن فياض لرفع شكوى ضد القضاء التشيكي لتوقيفه اعتبارياً «بعدما ثبت عدم ارتكابه أي جرم في تشيكا وأميركا».

بتهمة مخدرات) مع التشيكيين الخمسة الذين اختطفوا في لبنان. طوال مدة توقيفه، «لم يدنه القضاء التشيكي لأن أميركا لم تقدم الدليل على إثبات تورطه في تجارة سلاح غير شرعية في تشيكا أو أميركا» بحسب الحاف، حتى إنه «رفض التوقيع على تعهد بعدم مقاضاة القضاء التشيكي لتوقيفه اعتبارياً طوال تلك المدة».

اللائحة أن الإنتربول أصدر مذكرة توقيف ثانية بحق فياض بالتهمة ذاتها قبل حوالي شهر من إبرام صفقة التبادل. بناءً على تلك المذكرة، أوقفه الأمن العام في مطار بيروت وحوّلته إلى النيابة

في شركة «أوكروكوم» الأوكرانية للتصنيع الحربي، استدرج نهاية عام 2014 من لبنان إلى تشيكا على يد اللبناني فوزي جابر، بحجة الاتفاق على صفقة سلاح. عند وصوله إلى براغ، أوقفته السلطات التشيكية بناءً على مذكرة توقيف صادرة عن القضاء الأميركي بتهمة تجارة السلاح بصورة غير شرعية والتواصل مع منظمة «فارك» الكولومبية التي تصنفها أميركا إرهابية. مكث فياض في السجن التشيكي عاماً و10 أشهر قبل أن يوافق القضاء التشيكي على الإفراج عنه في إطار صفقة تبادل وفوزي جابر وخالد المرعبي (موقوف

استند القاضي صقر في ادعائه إلى النص الحرفي للمزاعم الأميركية

للتذكير، فإن فياض، حامل الجنسية الأوكرانية ومستشار وزير الدفاع الأوكراني لشؤون الشرق الأوسط والمسؤول عن صفقات بيع السلاح

ترزم أجهزة استخبارات دولة أجنبية أنه ارتكبه، ولا تنفي أن تكون قد استدرجته إلى محاولة ارتكابه؟ ألا يرى القضاء اللبناني «خصومة شخصية» بين الأميركيين وعلي فياض، بسبب دوره في تصدير السلاح الأوكراني سابقاً إلى دول يريد الأميركيون احتكار بيع السلاح لها؟ وهل باتت برقيات أجهزة الاستخبارات الأميركية، المقنعة بورقة من الإنتربول، تملك القوة القانونية ذاتها لمحاضر التحقيق لدى الضابطة العدلية؟ كلها أسئلة لا إجابة واضحة عنها، في انتظار ما سيصدره القاضي أبو غيدا.